تحليل أقوال النقاد في حكمهم على (ليث بن أبي سليم)

الباحثة/ نجلاء بنت محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ
باحثة ماجستير في السنة وعلومها

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علم الجرح والتعديل من أعظم علوم الدين التي حفظ الله به سنة النبي ﷺ من التبديل والتحريف، سواء بعمد من الرواة، أو بغير عمد ممن لم يكن ضابطًا في حفظه لحديثه عن النبي ﷺ.

فقام سوق جرح الرواة وتعديلهم وتكلم الأئمة في الرواة جرحًا وتعديلًا، فإن من حدث عن النبي ﷺ بحديث فقد عرض نفسه على الأئمة يتكلمون فيه بالنقد بما يحفظ سنة النبي ﷺ، وقد يتكلم النقاد في الرواة فيتفقون في الحكم عليه، وقد يتخلفون في عباراتهم، وأحكامهم، وحيث اختلفوا في الراوية فلا بد من دراسة أقوالهم فيه والخلوص لحكم يجمع أقولهم، أو الترجيح بينها؛ ليعلم الحكم على ما روى من سنة النبي ﷺ.

وكان من الرواة الذين اختلفت أقوال الأئمة فيهم (ليث بن أبي سليم)، فقصد في هذا البحث دراسة أقوال الأئمة فيه وتحليها وذكر خلاصة القول في حاله، واللهَ أسألُ أن يعين، ويتقبل مني، ويعفو وعني، وهو الموفق وعليه التكلان.

خطة البحث:

يشتمل البحث على تمهيد، ومبحثين:

التمهيد: ترجمة ليث بن أبي سليم.

المبحث الأول: أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال المجرحين وتحليلها.

المطلب الثاني: أقوال المعدلين وتحليلها.

المبحث الثاني: خلاصة الأقوال في ليث بن أبي سليم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: خلاصة القول في ليث.

المطلب الثاني: بيان مأخذ المعدلين.

المطلب الثالث: تفصيل القول في ليث.

المطلب الرابع: الحكم على حديثه.

التمهيد: ترجمة ليث بن أبي سليم

اسمه:

ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي مولاهم أبو بكر، ويقال: أبو بكير الكوفي.

وفي اسم أبيه أبي سليم أقوال: أيمن.

ويقال: أنس.

ويقال: زيادة، وعيسى.

مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي.

محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، على لين في حديثه، لنقص حفظه[١].

مولده:

ولد بالكوفة[٢]، ولم يصرح أحد ممن ترجم له بسنة مولده، وقال الذهبي: ولد: بعد الستين، لعل في دولة يزيد[٣].

بعض شيوخه[٤]:

أشعث بن أبي الشعثاء، وبشر صاحب أنس ابن مالك، وطاووس بن كيسان، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس.

بعض تلاميذه[٥]:

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وإسماعيل بن علية، وجرير بن عبد الحميد، وحفص ابن غياث، وزائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن إدريس،

عبادته:

كان ليث رجلًا صالحًا من العباد[٦]، فقد كان يصلي من الليل حتى يصلي الفجر بوضوء العشاء [٧]، وكان ليث بن أبي سليم صاحب ليل ونهار. يعني الصلاة [٨].

وعن حماد بن زيد قال: «كان ليث بن أبي سليم إذا فاتته الصلاة في مسجد حيه اكترى حمارا، فطاف عليه المساجد، حتى يدرك الجماعة»[٩]

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٦٥)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧٩)

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣١)، رجال صحيح مسلم لأبو بكر ابن مَنْجُويه (٢/ ١٦٠)

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧٩)

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٢٨٠- ٢٨١)

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٢٨١ -٢٨٢)

(٦) رجال صحيح مسلم (٢/ ١٦٠)

(٧) صفة الصفوة (٢/ ٥٤)

(٨) مسند ابن الجعد (ص: ١٠٦)

(٩) المصدر السابق (ص: ١٠٧)

وفاته:

اختلف المترجمون له في سنة وفاته، فقيل: سنة ثلاث وأربعين ومائة[١]، وقيل: سنة ثمان وثلاثين ومائة[٢]، واختار ابن حجر في تقريب التهذيب أن وفاته سنة ثمان وأربعين[٣]

أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم

أولًا: أقوال المجرحين وتحليلها:

١- الإمام أحمد (ت٢٤١) :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ليث ابن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس[٤].

تحليل الرواية: حكم عليه باضطراب الحديث مع تحديث الناس عنه.

الحكم بناء على الرواية: **ضعيف مضطرب الحديث.**

٢- يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨):

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا في أحد منه في ليث، ومحمد بن إسحاق، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم[٥].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: حدثنا يحيى بن معين، عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان لا يحدث عن ليث بن أبي سليم[٦]

وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن ليث ابن أبي سليم، ولا عن حجاج بن أرطاة، وكان عبد الرحمن يحدث عن سفيان وغيره عنهما [٧].

وقال محمد بن المثنى نحو ذلك إلا أنه لم يذكر حجاج ابن أرطاة [٨]

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: مجالد أحب إلي من ليث، وحجاج بن أرطاة.[٩]

تحليل الروايات: فيتضح من الروايات أن يحيى القطان كان يرى تضعيفه تضعيفًا مطلقًا، وكان شديدًا في تضعيفه.

الحكم بناء على الروايات: **التضعيف.**

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣٢)، رجال صحيح مسلم لأبو بكر ابن مَنْجُويه (٢/ ١٦٠)

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨١)

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤)

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٧٩)

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

(٦) المصدر السابق

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

٣- جرير بن عبد الحميد (ت١٨٨)

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت عثمان بن أبي شيبة، قال: سألت جريرًا عن ليث، وعن عطاء بن السائب، وعن يزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطًا، قال عبد الله: وسألت أبي عن هذا، فقال: أقول كما قال جرير[١].

تحليل الروايات: حكم عليه بالتخليط في روايته وهي تعني ضعف حفظه وكثرة تخليطه في الرواية[٢]، وهو هنا حكم بالجرح نسبي أي بالنسبة لمن قرن بهم في إطلاق الحكم عليه.

الحكم بناء على الرواية: **ضعيف، مخلط في روايته.**

٤-يحيى بن معين (ت٢٣٣):

الرواية الأولى: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت ليحيى بن معين: ليث بن أبي سليم أضعف من يزيد بن أبي زياد، وعطاء بن السائب؟ قال: نعم. قال: وقال لي يحيى مرة أخرى: ليث أضعف من يزيد بن أبي زياد، ويزيد فوقه في الحديث[٣].

الرواية الثانية: قال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم، فقال: ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس وغيره، فالزيادة هو ضعيف[٤].

الرواية الثالثة: قال الآجري: وسمعت أبا داود يقول: سألت يحيى عن ليث، فقال: ليس به بأس، قال: وسمعت يحيى يقول: عامة شيوخ ليث لا يعرفون [٥].

الرواية الرابعة: وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يكتب حديثه[٦].

الرواية الخامسة: وقال ابن معين: منكر الحديث وكان صاحب سنة[٧]

تحليل الروايات: حكم عليه بالضعف النسبي في الرواية الأولى أي بالنسبة لمن قرن بهم في إطلاق الحكم عليه، وفي الرواية الثانية قيد ضعفه بروايته عن طاووس إذا جمعه لغيره، فإن الجمع في الأحاديث لا يقوى عليه إلا الحفاظ الأثبات ولا يعد ليث منهم، وفي

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٨٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥)

(٢) فرق بين التخليط والاختلاط، فالأول وصف لحاله في روايته عمومًا وتخليطه فيها، والثاني وصف لحال من الضعف طارئ عليه لأسباب وعوارض، وكلاهما وصف به ليث بن أبي سليم.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

(٤) المصدر السابق

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٦٠)

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٦٨)

الثالثة وثقه مع تجهيله مشايخه، وفي الرواية الأخرى ضعفه تضعيفاً مطلقاً، وفي الخامسة أنكر حديثه وضبطه مع إثبات عدالته.

الحكم بناء على الروايات عن يحيى بن معين: **التضعيف المطلق**، وذلك للقرائن التالية:

١–أن تقييده بالضعف بضعفه حال جمعه بين طاووس وعطاء ومجاهد، لا ينفي إطلاق القول بتضعيفه، وإنما يقيد الضعف في حكمه عليه لشهرته بالجمع وضعفه فيه، فأطلق القول بالتضعيف تارة، وقيده بما شهر به تارة أخرى.

٢–أن الرواية الثالثة فيها القول بأنه لا بأس به مع اقتران ذلك تجهيله لمشايخه، والرواية الرابعة فيها تضعيف مطلق وليس تضعيفاً شديداً لقرينة كتابة حديثه، فقد نقول أن قوله في الرواية الثالثة: (لا بأس به) محمول على ما في الرواية الرابعة من كتابة حديثه مع التضعيف، أو محمول على الرواية الخامسة من أنه لا بأس به من حيث أنه صاحب سنة وعدالة مع إنكار حديثه[١].

٣–ويؤيد القول بالتضعيف المطلق رواية الدارمي عنه، فقد سأله فقال: قلت: ما حال ليث بن أبي سليم؟ فقال: ضعيف"[٢]

٤–ويؤيد أيضًا قول ابن حبان:" تركه القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد"[٣].

٥–موافقة إطلاق التضعيف فيه مع شدة يحيى في الرجال، فإن من هو أسهل منه أطلق القول بتضعيفه.

٥- سفيان بن عيينة (ت١٩٨)

الراوية الأولى: قال علي بن المديني: قلت لسفيان إن ليثًا روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رأى النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ، فأنكر ذلك، وعجب منه أن يكون جد طلحة لقي النبي صلى الله عليه وسلم[٤].

الرواية الثانية: قال أبو معمر القطيعي: كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم[٥].

تحليل الروايات: الرواية الأولى أنكر حديثًا واحدًا له وهذا لا يوجب ضعفه المطليق عنده، والرواية الثانية تدل على التضعيف المطلق له، فمجموع الروايتين عن سفيان بن عيينة تدل على تضعيفه لليث.

---

(١) ابن معين قال بعضهم أنه له اصطلاح خاص في قوله:" لا بأس به " وهو ما ذكره الخطيب في الكفاية (٢٢)بسنده عن أحمد بن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف؟ قال: " إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه " وهذا الاصطلاح ليس على إطلاقه فالقرائن من سياق الكلام و جمع الروايات عنه قد تظهر خلاف التوثيق.

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٨)

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣١)

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

(٥) المصدر السابق (٤/ ١٥)

الحكم بناء على الروايات: **التضعيف.**

٦- سفيان الثوري(ت١٦١)

قال علي بن محمد الطنافسي: سألت وكيعًا عن حديث من حديث ليث بن أبي سليم، فقال: ليث ليث، كان سفيان لا يسمي ليثًا[١].

سفيان كان يدلس في الرواية عنه، ولا يدلس إلا لمن لا يقبله كل أحد، فلما عُلم من تضعيف الناس له دلس عنه ولم يسمه.

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف**، وهو يعني شهرة تضعيفه لا حكم من الثوري بتضعيفه.

٧- عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨):

الرواية الأولى: قال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن ليث ابن أبي سليم، ولا عن حجاج بن أرطاة، وكان عبد الرحمن يحدث عن سفيان وغيره عنهما [٢].

الرواية الثانية: قال أحمد بن سنان القطان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالًا عندي[٣].

الرواية الثالثة: قال ابن حبان: تركه القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد[٤].

تحليل الروايات: ابن مهدي ممن لا يروي إلا عن ثقة[٥]، لكنه روى عنه بواسطة سفيان فروايته عنه بواسطة فيه نوع تضعيف له، فكأنه لم يرتضه إلا من طريق سفيان، والرواية الثانية فيها توثيق نسبي أي بالنسبة لمن قارنهم وفضله عليهم، والرواية الثالثة لعل ابن حبان أراد ترك الرواية عنه مباشرة دون ما كان بواسطة سفيان.

الحكم بناء على الروايات: **ضعيفه في غير الرواية عنه من طريق سفيان.**

٨- عبد الله بن إدريس (ت١٩٢)

قال يحيى بن سليمان الجعفي، عن عبد الله بن إدريس: ما جلست إلى ليث بن أبي سليم إلا سمعت منه ما لم أسمع منه[٦].

تحليل الرواية: وليس في قوله حكم عليه، وإنما بيان لسعة روايته.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٧٣)
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٣٣)
(٤) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣١)
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٣٩)
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥)

٩- شعبة بن الحجاج (ت١٦٠)

قال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة، والثوري، وغيرهما من ثقات الناس[١].

قال أبو حاتم: سمعت أبا نعيم، قال: قال شعبة لليث ابن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء، وطاووس، ومجاهد؟ فقال: سل عن هذا خف أبيك![٢]

وقال محمد بن خلف التيمي، عن قبيصة: قال شعبة لليث ابن أبي سليم: أين اجتمع لك عطاء، وطاووس، ومجاهد؟ فقال: إذ أبوك يضرب بالخف ليلة عرسه. قال قبيصة: فقال رجل كان جالسًا لسفيان: فما زال شعبة متقيًا لليث من يومئذ [٣].

تحليل الروايات: كان شعبة يروي عنه وفي روايته عنه تقوية لحاله لأن شعبة لا يروي إلا عن ثقة[٤] ، ولكن الذي يظهر من مجموع الروايات أن شعبة اتقى الرواية عنه بأخرة.

الحكم بناء على الروايات: **التضعيف.**

١٠- عيسى بن يونس(ت٢٧٨)

وقال أحمد بن سليمان الرهاوي، عن مؤمل بن الفضل: قلنا لعيسى بن يونس: لم لم تسمع من ليث بن أبي سليم؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن.

حكم عليه بالاختلاط

الحكم بناء على الرواية: **اختلط.**

١١- أبو حاتم (ت ٢٧٧) وأبو زرعة (٢٦٤):

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ليث ابن أبي سليم أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة يكتب حديثه، وكان ضعيف الحديث. قال: فذكرت له قول جرير ابن عبد الحميد فيه[٥]، فقال: أقول كما قال جرير[٦].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث[٧].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٣٨)

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٥١)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥)

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥)

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٥٣)

(٥) وتقدم قوله فيه

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٧٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٦)

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٧٩)

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: ليث بن أبي سليم لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث[١].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ليث عن طاووس عن أحب إلي من سلمة بن وهرام، عن طاووس. قلت: أليس تكلموا في ليث؟ قال: ليث أشهر من سلمة، ولا نعلم روى عن سلمة إلا ابن عيينة وزمعة[٢].

الرواية الأخيرة لأبي حاتم فيها تقوية لحاله لكنها تقوية نسبية أي بالنسبة إلى سلمة بن وهرام، والروايات الأولى تدل على عدم التوثيق المطلق، وإنما التقوية هنا بالنسبة لمن قارنه به، فهو أقوى حالًا منه عنده بالنسبة لسلمة وإن كان كلاهما في مرتبة الضعف.

تحليل الروايات: الروايات الأولى فيها الحكم عليه بالضعف، واضطراب الحديث، وعدم قيام الحجة به عن أهل العلم بالحديث.

الحكم بناء على الروايات: **التضعيف، والحكم عليه باضطراب الحديث، وعدم قيام الحجة به عن أهل العلم بالحديث.**

١٢- ابن عدي (ت٢٧٧):

وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة، والثوري، وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[٣].

تحليل الروايات: فيه كلام ابن عدي رواية شعبة له وشعبة ممن لا يروي إلا عن ثقة[٤] ففيه تقوية وتوثيق له، إلا أنه تقدم أن شعبة اتقى الرواية عنه.

وابن عدي حكم عليه بالضعف لكنه ليس حكم بالضعف شديد، لأنه جعله ممن يكتب حديثه.

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف.**

١٣- ابن سعد(ت٢٣٠):

قال ابن سعد: كان رجلًا صالحًا عابدًا، وكان ضعيفًا في الحديث، يقال: كان يسأل عطاء وطاووسًا ومجاهدًا عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد[٥].

تحليل الروايات: حكم عليه بالضعف المطلق بناء على ما أنكر عليه من الجمع في روايات عطاء وطاووس ومجاهد، والجمع بين الرواة لا يقوى عليه مثل ليث.

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف.**

---

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٣٨)

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٥٣)

(٥) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٦)

١٤- ابن حبان (ت٣٥٤):

قال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد[١].

تحليل الروايات: حكم عليه بالاختلاط في آخر العمر، وبترك الحفاظ له كما تقدم.

الحكم بناء على الرواية: **اختلط في آخر عمره، ترك الحفاظ حديثه.**

١٥- الجوزجاني:

قال الجوزجاني: يضعف حديثه ليس بثبت[٢].

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف.**

١٦- أبو أحمد الحاكم (ت٣٧٨)

قال الحاكم: أبو أحمد ليس بالقوي عندهم[٣].

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف.**

١٧- أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥)

قال الحاكم أبو عبد الله: مجمع على سوء حفظه [٤].

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف**

١٨- البزار (ت ٢٠٢).

قال البزار: كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدًا ترك حديثه[٥].

تحليل الرواية: أثبت البزار ضعفه لاختلاطه، وأن كلام أهل إنما هو لاختلاطه، وأما ما ذكره من أنه لا يعلم أحدًا تركه فهو كما ذكر حسب ما ظهر له من علمه وإلا فثبت أن عددًا من الحفاظ تركوا حديثه، منهم شعبة والقطان، وأحمد وغيرهم.

الحكم بناء على الرواية: **اختلط، فضعف لذلك.**

١٩- يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢)

قال يعقوب بن شيبة: هو صدوق ضعيف الحديث[٦].

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف في ضبطه للحديث، وهو صدوق في عدالته.**

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣١)
(٢) أحوال الرجال (ص: ١٤٩)
(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٦٨)
(٤) المصدر السابق
(٥) المصدر السابق
(٦) المصدر السابق

٢٠- الساجي (ت ٣٠٧)

قال الساجي: صدوق فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطان بآخره لا يحدث عنه.[١]

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف وسوء الحفظ وكثرة الغلط في الحديث، وهو صدوق في عدالته.**

٢١- عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩):

قال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: ليث بن أبي سليم صدوق، ولكن ليس بحجة[٢].

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف وعدم الاحتجاج به في الحديث، وهو صدوق في عدالته.**

٢٢- الدارقطني (ت ٣٨٥):

الرواية الأولى: قال أبو بكر البرقاني: سألته، يعني الدارقطني، عن ليث ابن أبي سليم، فقال: صاحب سنة، يخرج حديثه، ثم قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاووس، ومجاهد حسب[٣].

الرواية الثانية: قال الدارقطني في سننه: ليث بن أبي سليم ليس بحافظ[٤].

تحليل الروايات: يفهم من كلام الدارقطني في الرواية تقوية حديثه إلا ما أنكر عليه من الجمع بين عطاء، وطاووس، ومجاهد، وليس هذا مراد الدارقطني بدليل الرواية الثانية التي ذكر فيها الحكم عليه بالتضعيف، وإنما أراد بالرواية الأولى أنه يخرج حديثه للاعتبار وفي المتابعات.

الحكم بناء على الرواية: **التضعيف، مع اعتبار حديثه في المتابعات.**

٢٣- ابن حجر (ت٨٥٢)

قال ابن حجر في التقريب: " صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك"[٥]

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٦٨)
(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٩٦)
(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٨)
(٤)سنن الدارقطني (١/ ١١٢)
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤)

ثانيًا: أقوال المعدلين وتحليلها:

١- الفضيل بن عياض (١٨٧):

قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن أحمد بن يونس، عن فضيل بن عياض: كان ليث بن أبي سليم أعلم أهل الكوفة بالمناسك(١).

تحليل الرواية: فالتوثيق هنا مقيد باب معين، لليث بن أبي سليم قوة في باب المناسك.

الحكم بناء على الرواية: **إذا روى في باب المناسك فيه قوة.**

٢- البخاري (ت ٢٥٦):

قال الترمذي في العلل الكبير: قال محمد: كان أحمد بن حنبل يقول: ليث بن أبي سليم لا يفرح بحديثه. قال محمد: وليث بن أبي سليم صدوق يهم (٢).

تحليل الروايات: فحكم عليه البخاري بالصدق مع الوهم، وقد أخرج له في صحيح في المتابعات، ولعل البخاري أراد أنه صدوق يتحرى الصدق، لكن حفظه فيه شيء، فلا تستقيم أحاديث إلا في المتابعات.

الحكم بناء على الرواية: **صدوق في حفظه شيء.**

قال المزي في تهذيب الكمال (٣): استشهد به البخاري في "الصحيح"، وروى له في كتاب "رفع اليدين في الصلاة "، وغيره وروى له مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشيباني. وروى له الباقون.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب(٤) : وكان أبو داود: لا يدخل حديثه في كتاب السنن الذي ضعفه كذا قال، وحديثه ثابت في السنن لكنه قليل والله أعلم.

أما استشهاد البخاري به في الصحيح، قال البخاري في صحيحه(٥) : "حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا الليث، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قام رجل فقال: يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تلبسوا القميص، ولا السراويلات، ولا العمائم، ولا البرانس إلا أن يكون أحد ليست له نعلان، فليلبس الخفين، وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئا مسه زعفران، ولا الورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين»، تابعه موسى بن عقبة، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وجويرية، وابن إسحاق: في النقاب والقفازين، وقال عبيد الله: ولا

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٢٨٦)

(٢) العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٩٣)

(٣) (٢٤/ ٢٨٨)

(٤) (٨/ ٤٦٨)

(٥) كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، (٣/ ١٥) ١٨٣٨

ورس، وكان يقول: لا تتنقب المحرمة، ولا تلبس القفازين، وقال مالك، عن نافع، عن ابن عمر " لا تتنقب المحرمة، **وتابعه ليث بن أبي سليم**".

فيتضح أن البخاري استشهد به في المتابعات.

وأما رواية مسلم له فقد قال مسلم في صحيحه[1] : " وحدثناه أبو كريب، حدثنا ابن إدريس، أخبرنا **أبو إسحاق الشيباني، وليث بن أبي سليم**، عن أشعث بن أبي الشعثاء، بإسنادهم ولم يذكر زيادة جرير، وابن مسهر، ح وحدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو عامر العقدي، ح وحدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثني بهز، قالوا جميعا: حدثنا شعبة، عن أشعث بن سليم، بإسنادهم ومعنى حديثهم، إلا قوله: وإفشاء السلام، فإنه قال: بدلها ورد السلام، وقال: نهانا عن خاتم الذهب أو حلقة الذهب"

فمسلم روى له مقروناً بأبي إسحاق ولم يحتج به إلا مقروناً.

خلاصة الأقوال في ليث بن أبي سليم.

المطلب الأول: خلاصة القول في ليث.

يتضح مما سبق من عرض أقوال النقاد أن جمهور النقاد على **تضعيفه في الحديث** من حيث ضبطه مع ما انضم لذلك من اختلاطه بأخرة، وضعفه ليس شديدًا، فيكتب حديثه للاعتبار، فيحتج به حيث توبع دون ما انفرد به، كما روى البخاري ومسلم له في المتابعات، وأما في عدالته فهو صدوق صالح من العباد.

المطلب الثاني: بيان مأخذ المعدلين.

وأما توثيق الأئمة له فلم يوثقه إلا فضيل بن عياض، والدارقطني، وتوثيقهم له ليس توثيقًا مطلقًا.

توثيق الفضيل له في باب خاص وهو المناسك، فلا يحمل توثيقه له على التوثيق المطلق، فليث في باب المناسك فيه قوة بخلاف أحاديثه في الأبواب الأخرى؛ فيكون قد ضبط أحاديث المناسك أكثر من غيرها من الأبواب.

وتوثيق البخاري، إنما هو كما تقدم في بيان تحريه للصدق، ولذلك كانت روايته له في المتابعات، وهو موافق لطريقة النقاد في التعامل مع روايته.

(١) كتاب اللباس والزينة (٣/ ١٦٣٦) ٣

وإما إطلاق ابن حجر في التقريب على عدم تميز حديثه، وتركه؛ فيه نظر، فإن كلام النقاد، وعمل الأئمة على عدم تركه، والذي يظهر من عملهم وأقوالهم الاعتبار به، فحيث توبع قبل، وإذا لم يُتابع على حديثه رد.

إلا إن أرد بالترك ترك الاحتجاج به فيستقيم.

المطلب الثالث: تفصيل القول في ليث.

-إذا روى عن طاووس فهو ضعيف لا يحتج به.

-إذا روى الحديث عن عطاء، وطاووس، ومجاهد، وجمع بينهم فهو ضعيف لا يحتج به.

-ليث اختلط آخر عمره، فيكون من ثبت أنه روى عنه قديمًا أقوى ممن روى عنه آخر عمره، فيحتمل حديثهم القدماء، بخلاف من تأخر سماعه عنه.

-يحتج بحديث ليث في المتابعات والشواهد، فإذا توبع بمعتبر قوي حديثه، فهو ليس شديد الضعف أو متروك الحديث، فقد روى له البخاري ومسلم في المتابعات، ولا يخرج الشيخين في صحيحهما في الأصول ولا في المتابعات عمن اشتد ضعفه أو ترك.

-إذا كان روي عنه من طريق ابن مهدي عن سفيان فهو أقوى من غيره من الطرق.

-ما حدث به من الأحاديث في باب المناسك فهو قوي مقبول.

المطلب الرابع: الحكم على حديثه.

حديثه ضعيف ولا يُقبل إلا إذا توبع، وحديثه في باب المناسك فيه قوة.

خاتمة.

وأهم نتائج البحث:

- لا يقوى على الجمع بين الشيوخ حال التحديث إلا الحذاق من الحفاظ، ولا يقوى على الجمع غيرهم، ويعد ليث ممن لا يقوى على الجمع.
- قد تختلف أقوال الناقد في حكمه على الراوي بعدة أحكام فتجمع الروايات عنه، وتفهم بسياقاتهم، ويستنتج حكمه على الراوي من مجموعها.
- قد يطلق الناقد حكمًا بالتوثيق أو التضعيف ولا يراد به ظاهره، وإنما يفهم منه خلافه حسب سياقه ومجموع أقواله.
- لا يحتج بحديث ليث بن أبي سليم إلا في المتابعات، ويستثنى من ذلك حديثه في باب المناسك فإنه يعد حديثًا قويًا يحتج به.

فهرس المصادر والمراجع:

١- أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.

٢- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٣- تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٤- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

٥- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)ـ الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٦- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠

٨- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٩- رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

١٠-سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

١١- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢-سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٣- سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

١٤- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

١٥-صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦-صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٧-صفة الصفوة، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: أحمد بن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

١٨- الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

١٩- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م

٢٠-علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢١- العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م

٢٢-فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٣- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٢٤- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

٢٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

٢٦- مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت.